ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء

ندى سالم

عندما غابت الرقابة وتلاشت تماماً عن الشارع في محافظاتنا المحررة رأينا العجب العجاب فيما يرتكبه القائمون على أمور العامة وحوائجهم الضرورية في كافة المجالات الخدمية، وسنسلط الضوء هنا على مجالين فقط مع أن أصواتنا قد بحّت وسئمنا لكثر ما نادينا واستغثنا وناشدنا المسؤولين عن هؤلاء الذين تسطلوا على العباد.

ونشير هنا إلى جانبين حيويين مرتبطين غاية الارتباط بكثير من الناس، ألا وهما: الجانب الصحي والمواصلات، فالمرضى تسلب منهم العافية ومعها تسلب الأموال الطائلة، فقد لاحظنا في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد غياب الرقابة وشرعنة الخاص على حساب العام قد فتح شهية جل الأطباء لابتزاز أموال كل فريسة قدمت لهم بغية العلاج والتخفيف من معاناتهم ولكن الذي يحصل هو العكس فقد زادوا من معاناتهم بل وضاعفوها.

حيث أنهم منزوعي الرحمة تماما ونسوا أو تناسوا بأن "الراحمون يرحمهم الله"، وأيضا "من لا يرحم لا يُرحم" و"إنما يرحم الله من عباده الرحماء" ، ولكن ما لاحظناه بأن الأطباء وكأنهم قد أصبحوا مستغنين عن رحمة الله –ولا حول ولا قوة إلا بالله – وإلا فلِمَ لا يرحمون من أتوهم قاصدين لطلب العلاج والتَطبب وهم يشاهدون ما وصل إليه حال المريض من الإعياء والضعف فيصعرون الوجوه ويلوون الأعناق لمن عجز عن امتلاك ثمن العلاج بل وطرده وإخراجه من مستوصفاتهم الخاصة التي شرعنتها لهم نظمنا وقوانينا اللاحقة والتي أباحتها لهم في حين أنها لم تكن موجودة سابقاً؟!.

فدفع ثمنها المواطنون البسطاء فقد حصر المريض بين حدين إما بيع ما يمتلك أو يبقى طريح الفراش إلى أن يتوفاه الله!.

نعم؛ هذا ما طال مواطنينا البسطاء بعد تعميم الخاص في دولة لم تكن تعرف الخاص بتاتا ولم تنتهجه مطلقا.

فالخصخصة حققت الثراء لمنتهجيها ومالكيها والعناء لوافديها ومرتاديها من البؤساء والبسطاء.

ففي حين أنها تغدق وتصب المال صبا لمالكيها، وبالمقابل فقد صبت الويلات على رؤوس المرضى القاصدين طلب العلاج من أولئك المستثمرين.

فالأمراض أصبحت تجارة مربحة للأطباء، فمصائب قوم عند قوم فوائد .

وأما الجانب الآخر الذي سنعرج عليه هنا هو المواصلات وغياب الرقابة أيضا عنهم؛ حيث أن سائقي الهايسات والباصات وكل المركبات يقومون بابتزاز الركاب بشكل ملحوظ مع أنه قد تم تحديد التسعيرة لهم من قبل وتم إنزالها و تعميمها في الصحف والنت إلا أنهم ضربوا به عرض الحائط، كيف لا وهم قد أطلق لهم العنان دون قيد يثنيهم بغياب الرقابة عنهم.

أين باصات التاتا المجري التي كانت مقيدة بضوابط ونظم لا يتجاوزها أصحابها في ظل وجود رقابة مشددة قامت بواجبها سابقا وغابت عن المشهد تماما لاحقا .

وصرنا ننتهج عوضا عنه البقاء للأقوى والقوي يأكل الضعيف، للأسف هذا قانونا الذي استجد مؤخرا وشاع وذاع في العقدين الأخيرين .

وهذا الانفلات بالطبع لا يخص الجانب الصحي والنقل فحسب ولكنه قد سرى في كافة مجالات الحياة، ففسدت قلوب البشر التي تربع فيها الطمع والجشع واجتثت الرحمة منها ونزعت وأصبحت لا تتعامل إلا مع ذوي الأموال وتجاهل من ضاقت به الأحوال .

الخصخصة أفسدت قلوب البشر كما يفسد الخل العسل!.. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

أيها الجنوبيون.. هذا موسم سقوط الأقنعة

أحمد سعيد كرامة

الآن حصحص الحق وبانت معادن الرجال, وعند المنعطف الأخير وقبل نهاية الجولة الأخيرة تستخدم جميع الطرق والوسائل والإمكانيات المشروعة وغير المشروعة, من أجل الوصول إلى خط النهاية وكسب السباق والرهان وجني الجوائز هذه هي وسائل وأهداف الانتهازيين والأنانيين, أما الشرفاء فيكفيهم أن يروا السعادة مرسومة على وجوه شعبهم.

ما يحدث الآن وبعد صمود المجلس الانتقالي الجنوبي وانتصاراته الداخلية والخارجية, وتربعه على عرش قلوب وعقول معظم الجماهير الجنوبية سبب ذلك انتكاسة وإحباطاً لمستثمري وتجار ومروجي قضايا الشعوب والأوطان بسوق النخاسة, وكسادا كبيرا لبضاعتهم.

سيظهر أكثر من فصيل أو مكون أو حزب أو فنان ليقول: نحن هنا ولستم أنتم وحدكم، ولكي تنطلي ألاعيبهم الشيطانية سيلبسونها ثوب الوطنية والقضية الجنوبية ومظلومية شعبه والدفاع عنه, وأنهم المؤتمنون بهذا الزمان كما يدّعون, ما تحقق للجنوبيين اليوم أكبر بكثير مما كنا نحلم به.

وهناك من بني جلدتنا وقلبه وأهدافه مع أعدائنا, ويتمنى زوال ما تحقق للشعب الجنوبي وقضيته, لن نفرط بهذه الإنجازات الجبارة, ولن ننجر خلف أغنية أو فنان أو شاعر أو حتى مناضل يريد استغلالنا من أجل تحقيق أهدافه الخاصة.

أيها الجنوبيون.. ما يحدث الآن على الساحة السياسية والعسكرية الجنوبية هو الحقد والحسد، ولماذا لا أكون أنا بدلا من الزبيدي وهاني بن بريك, هذا ملخص ما يدور في حديثهم خلف الكواليس لكثير من القادة والزعماء الانتهازيين والأنانيين .

وبسبب تلك الأنانية وحب الذات وجنون العظمة تجردوا من القيم والمبادئ والثوابت التي كانوا يدعون بأنهم يؤمنون بها ومستعدون للتضحية في سبيلها, وسقطت تلك الأقنعة وأصبحوا بين عشية وضحاها مع صف الأعداء في تناقض أغرب من الخيال ولم يخطر على بال.

من سيضحي بالمناصب والمكاسب من أجل وطنه وشعبه وقضيته هو الرابح والمنتصر, ولن يبقى غير وجه الله الكريم حتى يرث الله الأرض ومن عليها, ومن سيضحي بوطنه وشعبه وقضيته من أجل زعامة أو منصب أو مكسب فهو الخاسر الذي خسر نفسه أولا وأخيرا, وإنما الأعمال بالخواتيم, وهناك من يظهر شيئا ويخفي نقيضه, والأيام والأحداث والأزمات كفيلة بغربلة الناس وإظهار معادنهم الحقيقية.

الحاجة لتفعيل وتطبيق القوانين العسكرية في جيشنا الوطني

عقيد ركن/ فكري محمد راوح عبدالله

طالعتنا الصحف المحلية الصادرة في محافظة عدن يوم الأحد الموافق 17/3/2019م. خبر "اشتباكات عنيفة بسبب خلافات على تسليم قيادة اللواء 30مدرع بالضالع".

هناك خلل حاصل في البناء الهيكلي للقوات والمعدات في معظم الوحدات العسكرية في جيشنا الوطني، وعدم صدور قانون التدوير الوظيفي مع لائحته التنفيذية وبقاء المناصب العليا والمتوسطة محتكرة على عدد محدود من القادة.

كما أن عدم تطبيق قانون التقاعد العسكري على الجميع دون استثناء كما وردت نصاً في القانون وعدم وجود لائحة تفسيرية له، مما جعله يخضع لاجتهادات عديدة كان ضررها أكثر من نفعها. وظاهرة التمييز في التعيينات القيادية وعدم العمل على تطبيق القوانين والأنظمة العسكرية من خلال الرجوع الى ملف الضابط المرشح لتولي أي منصب قيادي مع مراعاة الأقدمية والكفاءة والمؤهل العلمي والقدرة على ممارسة القيادة وغيرها من الشروط. عدم المساواة في الترقيات في صفوف القوات المسلحة وفقاً للنظام والقانون، وعدم وجود استراتيجية مالية واضحة ومنصفة لمنتسبي القوات المسلحة تراعي فيها المؤهلات والتخصصات العسكرية في الوحدات. ضعف الرعاية الصحية وعدم وجود نظام لتأمين الصحي للضباط والصف والجنود، افتقار التوعية القانونية لمنتسبي القوات المسلحة وعدم معرفتهم بالقوانين والأنظمة العسكرية ـ قانون رقم (67) لسنة 1991م بشأن الخدمة في القوات المسلحة، قانون رقم (33) لسنة 1992م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة، عدل بموجب القانون رقم (8) لعام 1994م والقانون رقم (21) لسنة 1998م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية ـ وغيره.

لقد أسفرت هذه السياسة التي سادت في تجاه المؤسسة العسكرية خلال العقود الماضية وحتى الآن عن توغل الفساد المالي والإداري وضياع حقوق الضباط والأفراد وعدم اهتمام القادة والمدراء بواجباتهم الرئيسية وهي رفع مستوى الجاهزية والقدرات القتالية في وحداتهم، وضعف وتهميش دور ومهام دوائر وزارة الدفاع*.

في يوم الثلاثاء 2ديسمبر 2014م وفي عددها970 طالعتنا صحيفة الشارع في صفحتها الأولى بعنوان بارز وبالخط الأحمر (المجاميع الوهمية في الجيش) وتحدثت الصحيفة عن مبالغ مالية تصرف شهريا من وزارة الدفاع لـ 20 نافداً يتقاضون مخصصات 17078 جندياً وهمياً...أما صحيفة عدن الغد فقد نشرت خبراً يوم السبت الموافق 18 فبراير 2017م (الميسري يؤكد رصد عشرة آلاف تزوير في بيانات الجيش والأمن خلال صرف مرتبات شهر نوفمبر2016م، وشمل التزوير في البيانات والأسماء والرتب والأرقام العسكرية) وفي يوم الأحد 2ديسمبر2018م عُرض في قناة بلقيس برنامج "المساء اليمني" قدمته آسيا ثابت كان عنوان الحلقة (نفوذ قبلي وحزبي وأرقام وهمية .. مكامن الخلل في المؤسسة العسكرية) وقد دار الحوار في نقطتين رئيستين أولاهما تصريحات تفيد بوجود 120ألف اسم وهمي في مأرب و40 ألف اسم في عدن. وثانيهما خبراء عسكريون يقولون أن معظم تعيينات الجيش تخضع للمحاصصة الحزبية والقبلية بعيدا عن معايير الكفاءة والنزاهة...

قواتنا المسلحة أنهكها الأداء الغير القانوني في عملها وعدم تفعيل لجنة الضباط العليا في القوات المسلحة فكان نتيجتها تعيينات خاطئة مما ترتب عليه:

- تولي عناصر غير كفؤه.
- ضعف الأداء.
- قلة الانضباط.
- انفرط عقد الثقة بين القيادات العسكرية.
- انتشار الفساد.

وعليه فإن هناك حاجة ملحة لتفعيل وتطبيق القوانين العسكرية في جيشنا الوطني وإصدار نظام "يحصر ويحدد المهام الوظيفية في جيشنا الوطني" بحيث تحدد الواجبات العامة للعسكريين والعلاقات المتبادلة فيما بينهم وقواعد النظام الداخلي في الوحدة والوحدات الفرعية العسكرية وتحدد واجبات القادة للوحدات والوحدات الفرعية الذي يعتبر مرجعاً داخلياً للعسكريين والقادة على حد سواء بحيث يتطلب تنفيذه في زمن الحرب أو السلم لكل الوحدات والوحدات الملحقة**. والله ولي التوفيق..

المراجع:

*مجلة الأكاديمية العسكرية العليا اليمنية الصادر في العدد (6) أكتوبر2012م.

** نظام الخدمة في القوات المسلحة لـ (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)1979م.